المحور الثاني: تحرير تجارة الخدمات المصرفية

أولا: مفهوم التحرر المصرفي: يندرج التحرر المصرفي في سياق التحرر الاقتصادي

1. **مفهوم التحرر الاقتصادي:** يقصد به تقليل من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص، بمعنى سحب جزئي لاختصاصات الدولة كمسؤولة عن إدارة عوامل الإنتاج وتوفير الخدمات للأفراد، واسنادها إلى قطاعات وجهات أخرى تكون قادرة على إدارتها بما يتوافق مع المتغيرات الاقتصادية الحديثة، بمعنى أن التحرر الاقتصادي هو جملة من السياسات التي تمكن من إدارة الاقتصاد الوطني وفقا لآلية السوق من خلال المشاريع الخاصة (القطاع الخاص) وبالتالي يصبح الدافع على النشاط الاقتصادي هو تحقيق الربح وليس القرارات الإدارية.
2. **مفهوم التحرر المالي والمصرفي:** يقصد به الغاء كل القيود والترتيبات والتنظيمات المفروضة على حركة رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل عبر الحدود الوطنية، وإعطاء السوق مطلق الفعالية والحرية في عمليات ضمان توزيع وتخصيص الموارد المالية وتحديد أسعار العمليات المالية طبقا لقوى العرض والطلب، وكذا استبدال أليات الرقابة المباشرة بالرقابة غير المباشرة، ويشمل التحرر المالي والمصرفي تحرير ثلاث جوانب وهي:
   - **تحرير القطاع المصرفي المحلي:** والذي يشمل تحرير ثلاث جوانب أساسية وهي:
     - **تحرير أسعار الفائدة:** ذلك عن طريق الحد من الرقابة المتمثلة في تحديد السقوف العليا لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة وتركها تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب.
     - **تحرير الائتمان المصرفي:** من خلال الحد من الرقابة على توجيه الائتمان إلى قطاعات محددة دون الأخرى، وكذا وضع سقوف ائتمانية عليا على القروض الممنوحة، وكذا الغاء الاحتياطات الاجبارية المبالغ فيها.
     - **تحرير المنافسة البنكية:** ذلك من خلال إلغاء وإزالة كافة القيود والعراقيل التي تعيق انشاء البنوك الخاصة سواء منها المحلية أو الأجنبية، وكذا مختلف القيود المرتبطة باختصاصات البنوك.
   - **تحرير الأسواق المالية:** يكون ذلك من خلال إزالة كافة القيود والعراقيل ضد حيازة وامتلاك المستثمر الأجنبي للأوراق المالية المصدرة في بورصة القيم المنقولة، والحد من إجبارية توطين رأس المال وأقساط الأرباح والفوائد.
   - **إزالة الحواجز والعقبات:** التي تمنع البنوك والمؤسسات المالية من الإقراض إلى الخارج والعمل على الحد من الرقابة على سعر الصرف.
3. **مفهوم التحرر المصرفي:** يقصد به مجموعة الإجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المصرفي، والتقليل من عمليات احتكار الدولة له وفتحه أمام المنافسة البنكية، وتتمثل هذه الاجراءات فيما يلي:
   - إلغاء القيود على أسعار الفائدة والعمولات التي تتقاضاها البنوك على خدماتها؛
   - إلغاء القيود الإدارية المقيدة لحرية البنوك في منح الائتمان؛
   - تدعيم استقلالية البنوك في اتخاذ قراراتها وفقا لقوى السوق؛
   - إعادة هيكلة بنوك القطاع العام وفتح ملكيتها امام القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي؛
   - السماح بإنشاء البنوك في القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي والسماح بفتح فروع للبنوك الأجنبية؛
   - تقليل الحواجز أمام الدخول إلى السوق المصرفي المحلي وتسهيل إجراءات الخروج منه؛
   - تحسين درجة الشفافية في المعاملات المصرفية وزيادة أوجه حماية أموال المودعين والمستثمرين؛
   - تدعيم الرقابة والاشراف للمحافظة على الانضباط في السوق المصرفية.

ثانيا: أهداف وشروط نجاح التحرر المصرفي: يمكن توضيحها على النحو التالي:

1. **أهداف التحرر المصرفي:** تتمثل فيما يلي:

- الحاجة إلى تحديث القطاع المصرفي من أجل تكييف قواعد تسيير البنوك مع التطورات التي تعرفها الصناعة المصرفية وتحرير حركة رؤوس الأموال؛
- يؤدي إلى زيادة درجة التنافس في المحيط المصرفي بما يؤدي إلى تقوية فعالية النظام المصرفي في تعبئة المدخرات وتحقيق النمو الاقتصادي؛
- يسمح التحرر المصرفي بظهور البنوك والمؤسسات المالية بما يؤدي إلى تخفيض تكلفة تقديم الخدمات المصرفية.

- تعبئة الادخار المحلي والأجنبي لتمويل الاقتصاد عن طريق رفع معدلات الاستثمار؛
- خلق علاقة بين أسواق المال المحلية والأجنبية من أجل جلب أموال لتمويل الاستثمار؛
- رفع فعالية الأسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية، وعليه تمكنها من فتح مصادر اقتراض وتمويل أجنبية وخلق فرص استثمار جديدة؛
- تحرير التحولات الخارجية مثل تحرير تحويل العملات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال، خاصة مع التغيرات الاقتصادية التي منها تغيرات أسعار الصرف وأسعار الفائدة.

2. **شروط نجاح التحرر المصرفي:** تتمثل فيما يلي:

- **ضرورة توافر الاستقرار الاقتصادي العام:** يتطلب التحرر المصرفي ضرورة توافر مناخ اقتصادي مستقر خاصة فيما يتعلق بالاستقرار في المستوى العام للأسعار "معدلات التضخم"، هذا ويتطلب تحقيق الاستقرار الاقتصادي العام ضرورة اتخاذ نوعين من الإجراءات وهي:
  - **الإجراءات الوقائية:** التي تتخذ قبل وقوع الازمات المالية والمصرفية، وذلك من خلال تصميم الهياكل القانونية والتنظيمية للحد من المخاطر وحماية أموال المودعين.
  - **الإجراءات العلاجية:** التي تتخذ بعد حدوث الأزمات المالية والمصرفية، من خلال تدخل البنك المركزي لحماية أموال المودعين وكذا توفير السيولة.
- **اتباع التسلسل في مراحل التحرر المصرفي:** فلابد من أن تبدأ عملية التحرر المصرفي على المستوى المحلي أولا ومن ثم على المستوى الخارجي ثانيا على النحو التالي:
  - **على المستوى المحلي:** من خلال:
    - ✓ **القطاع الحقيقي:** من خلال ترك تحديد الأسعار وفقا لقوى العرض والطلب، فرض ضرائب عقلانية على المؤسسات، رفع دعم الدولة عن الأسعار، تطبيق سياسة الخوصصة وتشجيع القطاع الخاص.
    - ✓ **القطاع المالي والمصرفي**: كما تم توضيحه سابقا.
  - **على المستوى الخارجي:** على النحو التالي:
    - ✓ **القطاع الحقيقي:** من خلال رفع القيود على عمليات التجارة الخارجية والسماح بحرية التحويلات المالية نحو الخارج لخدمة أغراض التجارة الخارجية.
    - ✓ **القطاع المالي والمصرفي:** من خلال السماح بإنشاء البنوك الخاصة الأجنبية؛ حرية حركة رؤوس الأموال؛ قابلية تحويل الأموال... الخ.
- **الاشراف الحذر على السوق المصرفي:** ذلك أن نجاح عملية التحرر المصرفي يتطلب إشراف قوي من أجل منع الانحرافات والمحافظة على انضباط السوق المصرفي، وتفادي الوقوع في الازمات المالية والمصرفية، وذلك من خلال الاهتمام بإدارة المخاطر وضمان التنافسية.
- **ضرورة توافر المعلومات الكافية عن السوق:** المصرفي واتاحتها امام كل المتدخلين ويتعلق الامر بـ:
  - **المعلومات التي يجب ان توفرها الجهات الرقابية:** ويتعلق الأمر بكل القوانين واللوائح والتنظيمات المنظمة للسوق المصرفية.
  - **المعلومات التي يجب أن توفرها البنوك:** المتعلقة بكل نشاطاتها وإتاحتها أمام الجهات الرقابية وأمام كل المتعاملين والمستثمرين حتي يتمكنوا من ترشيد قراراتهم المالية.

ثالثا: مفهوم التجارة الدولية في الخدمات المالية والمصرفية: لقد ورد تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية ضمن الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات GATS، وذلك نظرا للأهمية المتزايدة لقطاع الخدمات عموما في النتاج الاجمالي الدولي وقطاع الخدمات المالية والمصرفية على وجه الخصوص، ففي حالة تحرير تجارة السلع لا تظهر مشكلة الانتقال عبر الحدود وإنما يكون المشكل من خلال جملة القيود المفروضة على التجارة في الخدمات عموما من خلال القوانين والتشريعات التي تضعها الدول في هذا المجال، وهي القيود التي سعت الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات إلى إزالتها بحيث يمكن في النهاية الوصول إلى نظام حر لتبادل الخدمات عموما بما فيها أيضا الخدمات المالية والمصرفية.

يقصد بتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية: "هي عملية اتخاذ القرارات التي توسع من فرص دخول موردي الخدمات الأجانب إلى السوق المحلية، والتقلقل من التحيز اتجاههم وكذا تمكين الموردين المحليين للخدمات من النفاذ إلى الأسواق الأجنبية".

كما تشير أيضا إلى حرية انتقال مستهلكين الخدمات إلى بلد أخر واختيار مورد الخدمة والطريقة التي يعرض بها هاته الخدمات".

هذا وتوجد أربع أشكال رئيسة لتوريد الخدمات عموما بما فيها الخدمات المالية والمصرفية ضمن الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات GATS، نوضحها على النحو التالي:

1. **انتقال الخدمة عبر الحدود:** ذلك عبر انتقال الخدمة من أراضي دولة مقدم الخدمة إلى أراضي دولة متلقى الخدمة، أي تنتقل الخدمة المصرفية فقط؛
2. **التواجد التجاري:** ذلك من خلال انتقال مقدم الخدمة عن طريق إنشاء الفروع والوكالات البنكية.
3. **الاستهلاك في الخارج:** بمعنى انتقال طالب الخدمة إلى الخارج للحول على الخدمة المطلوبة.
4. **الانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين نحو الخارج:** من أجل تقديم الخدمة وذلك مثل الخبراء والاستشاريين.

من أهم الخدمات المالية والمصرفية التي شملتها الاتفاقية نذكر ما يلي:

- قبول الودائع والأموال من الأفراد والمؤسسات؛
- الإقراض بكافة أشكاله بما فيه القروض الاستهلاكية؛ الائتمان العقاري؛ تمويل العمليات التجارية...إلخ؛
- خدمات المدفوعات والتحويلات بما فيها البطاقات الائتمان والشيكات المصرفية والشيكات السياحية؛
- خطابات الضمان والاعتمادات المستندية؛
- العمليات المتعلقة بالنقد الأجنبي؛
- التأجير التمويلي؛
- التعامل بالمشتقات المالية؛
- التجارة لحساب المؤسسات المالية أو الغير في السوق الأولية؛
- خدمات إدارة الأصول وتكوين المحافظ الاستثمارية لصالح العملاء؛
- تقديم الاستشارات المتخصصة وأي خدمات مالية أخرى تقدمها البنوك التجارية لعملائها؛

رابعا: الأثار المحتملة لتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على الدول النامية: يمكن توضيح الاثار المحتملة لتحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية على الدول النامية على النحو التالي:

1. **المزايا المحتملة لتحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية:** تتمثل فيما يلي:
   - من الممكن ان يؤدي تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية إلى جعل القطاع المصرفي أكثرا كفاءة واستقرار؛
   - إن اتساع السوق المصرفية نتيجة لتحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية يمكن أن يؤدي إلى تعاظم الاستفادة من اقتصاديات الحجم من خلال تزايد عمليات الاندماج المصرفي؛
   - إن المنافسة تدفع البنوك إلى تخفيض أسعار الفائدة والعمولات، وتحسين الإدارة وزيادة كفاءة تقديم الخدمات المصرفية؛
   - يؤدي على نقل التكنولوجيا المصرفية الحديثة إلى الأسواق المحلية بالتبعية نتيجة لتواجد البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية؛
   - زيادة الكفاءة في تخصيص الموارد المالية ومن ثم زيادة العائد على الاستثمار والتحفيز على جمع المدخرات بما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي؛
   - يؤدي تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية إلى تدفق رؤوس الأموال من الدول ذات الفائض إلى الدول ذات العجز؛
   - زيادة كفاءة وفعالية الأسواق المالية المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية.
2. **التحديات المحتملة لتحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية:** تتمثل فيما يلي:
   - تزايد احتمالية سيطرت البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية على السوق المصرفية المحلية؛
   - التخوف من قيام البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية بخدمة القطاعات الأكثر ربحية من السوق فقط، وبالتالي عدم وصول الخدمات المصرفية إلى قطاعات معينة؛
   - إن التحرر المصرفي يمكن أن يؤثر سلبا وبطريقة غير مباشرة على الاستقرار المالي للدول النامية من خلال زيادة تدفق رأس المال المتقلب؛
   - التخوف من عدم قدرة البنوك والمؤسسات المالية المحلية على المنافسة؛

- إن تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية قد يؤدي إلى فشل أحد البنوك أو أكثر وما يمكن أن يؤدي إلى حدوث أزمة في السوق المصرفية بما يؤدي إلى زعزعة الثقة في القطاع المصرفي.